محددات وفرص السياسة الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي

The determinants and the opportunities of Algerian foreign policy in the African Sahel region

ط.د/ محمد سفيان بوخبزة[1]*

جامعة امحمد بوقرة بومرداس (الجزائر)

m.boukhobza@univ-boumerdes.dz

د/ حجاج مراد [2]

جامعة امحمد بوقرة بومرداس (الجزائر)

m.hadjadj@univ-boumerdes.dz

تاريخ الارسال: 2023/09/29 تاريخ القبول: 2023/12/24 تاريخ النشر: 2023/12/31

ملخص: *تهدف هذه الورقة البحثية للتعرف على محددات السياسة الخارجية الجزائرية وفرصها في منطقة الساحل الإفريقي، فبعد شرح مفهومي السياسة الخارجية والساحل الإفريقي، نحاول استخلاص أهم محددات السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه المنطقة وعلى رأسها المحددات الجيوسياسية والأمنية والاقتصادية إضافة لمحددات أخرى، لنصل لبحث أهم فرص السياسة الخارجية الجزائرية في المنطقة، من خلال تبيان أهم العوامل التي تساعد السياسة الخارجية الجزائرية على تحقيق أهدافها في الساحل الإفريقي. فالجزائر تملك فرصا كبيرة في المنطقة عليها استغلالها من خلال رسم استراتيجية أكثر وضوحا بشأن تعاملها مع دول المنطقة والعمل على تكثيف علاقات التعاون معها للتوصل لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الجزائرية.*

الكلمات المفتاحية: *السياسة الخارجية الجزائرية، منطقة الساحل الإفريقي، محددات السياسة الخارجية الجزائرية في الساحل، فرص السياسة الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل.*

تصنيف جال: ***d74، f51، f52.***

Abstract: *This paper aims to address the determinants of the Algerian foreign policy and its opportunities in the African Sahel region. After explaining the concepts of foreign policy and the African Sahel region, we try to extract the most important determinants of Algerian foreign policy towards the region, especially the geopolitical, security and economic determinants in addition to other determinants, then we try to extract the most important opportunities to the Algerian Foreign policy in the region, by highlighting the most important factors that help Algeria to achieve its goals in the African Sahel through their foreign policy. Algeria has great opportunities in the region that it must exploit by drawing a strategy regarding its dealings with the countries of the region and working to intensify relations of cooperation with them in order to achieve the objectives of the Algerian foreign policy.*

Keywords: *Algerian foreign policy, the African Sahel region, the determinants of Algerian foreign policy in the Sahel, opportunities for Algerian foreign policy in the Sahel.*

JEL classification : d74, f51, f52.

* المؤلف المرسل.

مقدمة:

عرفت منطقة الساحل الإفريقي تزايد الاهتمام الدولي بها في السنوات الأخيرة، رغم أنها كانت تعد من الأقاليم الهامشية في السياسة الدولية، ولعل الاهتمام بهذه المنطقة يرجع لأهميتها الاستراتيجية والجيوسياسية والتي اتضحت أكثر بعد اكتشافات النفط والغاز والثروات المعدنية ورغبة عدد من الدول الكبرى في إيجاد بديل استراتيجي لمصادر الطاقة في ظل التنافس الدولي عليها، خاصة بعد الحرب الروسية الأوكرانية وما بينته من قصور الاستراتيجية الأوربية للأمن الطاقوي من جهة، ومن جهة أخرى بسبب التهديدات الأمنية التي أصبحت تعاني منها المنطقة وإمكانية تصديرها لمناطق أخرى من العالم، خاصة بعد أحداث سبتمبر 2001 وتوسيع الولايات المتحدة دائرة مجالها الأمني.

وكون الجزائر تقع شمال القارة الإفريقية مباشرة في مواجهة منطقة الساحل الإفريقي، لا يمكن استثناؤها من الدول التي تهتم بمنطقة الساحل وتضع لها مكانة في سياستها الخارجية، واهتمام الجزائر بالمنطقة يتميز بدوافعه ومبرراته عن بقية الدول الأخرى، هذا الوضع يدفعنا لطرح الإشكالية التالية: **فيما تتمثل محددات السياسة الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي وما هي الفرص التي تتوفر عليها في ظل الاهتمام الدولي المتزايد بالمنطقة؟**

1- مدخل مفاهيمي للدراسة

نتطرق للمفهومين الرئيسيين في هذا البحث لعل من المهم توضيح معناهما، وهما مفهوم السياسة الخارجية ومفهوم الساحل الإفريقي.

1-1 مفهوم السياسة الخارجية

تتعدد التعريفات لمفهوم السياسة الخارجية وتختلف من كاتب لآخر ونحاول ذكر عدد من هذه التعريفات:

يعرف الدكتور **حامد ربيع** السياسة الخارجية أنها "جميع صور النشاط الخارجي حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، وإن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه السياسة الخارجية". (سليم، 2001، صفحة 7)

ويعرفها **محمد طه بدوي** أنها برنامج عمل الدولة في المجال الخارجي، والذي يتضمن الأهداف الخارجية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها والتي تعكس مصالحها الوطنية، فضلا عن الوسائل اللازمة لتحقيق تلك الأهداف. فرسم السياسة الخارجية للدول ينضوي على عنصرين هما تحديد أهداف السياسة الخارجية واختيار الوسائل والأدوات التي تكفل تحقيق هذه الأهداف بأكبر قدر من الفعالية. (بدوي و آخرون، 2004، صفحة 353)

ويعرف الدكتور **ناصيف يوسف حتّى** السياسة الخارجية أنها سلوكية الدول اتجاه محيطها الخارجي والتي قد تكون موجهة نحو دولة أو وحدات في المحيط الخارجي من غير الدول كالمنظمات الدولية وحركات التحرر أو نحو قضية معينة، (حتّى، 1405هـ/1985م) ويرى بأن الاتجاهات العامة في السياسة الخارجية يمكن تصنيفها لأربعة اتجاهات وهي الانعزال أو الانكفاء، الحياد، عدم الانحياز والأحلاف. (حتّى، 1405هـ/1985م، صفحة 160).

كما يعرف كل من **فيرنس وسنايدر** السياسة الخارجية أنها منهج للعمل أو مجموعة القواعد أو كلاهما تم اختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة حدثت فعلا أو تحدث حاليا أو يتوقع حدوثها في المستقبل. (سليم، 2001)

أما **فلاديمير سوجاك** فيعرف السياسة الخارجية للدولة أنها: نشاط الدولة الموجه نحو تأمين مصالحها في الخارج، من خلال العلاقة مع الدول الأخرى أو مكونات المجموعة الدولية الأخرى. (مصباح، 2008)

في حين **تشارلز هيرمان** يعتبر أن السياسة الخارجية تتألف من السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلهم والتي يقصد بها التأثير على سلوك الوحدات الدولية الأخرى. (سليم، 2001)

أما **كارل دويتش** يرى "أن السياسة الخارجية لأي دولة تختص بمعالجة كل ما يتعلق باستقلال وأمن تلك الدولة والسعي من أجل حماية مصالحها." (منى، 2014)

في حين **باتريك مورغان** يعرفها: أنها التصرفات الرسمية التي يقوم بها صانعوا القرار في الحكومة الوطنية أو ممثلوهم بهدف التأثير في سلوك الفاعلين الدوليين الآخرين. (سليم، 2001، صفحة 9)

وحسب **كارل سنيس**، فإن السياسة الخارجية هي"تلك الأعمال المعبر عنها بتعليمات منصوص عليها صراحة وينفذها الممثلون الحكوميون بالنيابة عن مجتمعاتهم ذات السيادة، وموجهة بوضوح نحو أهداف وظروف وفاعلين حكوميين وغير حكوميين يقبعون فيما وراء مجال الشرعية الإقليمية لتلك المجتمعات." (سليم، 2001، صفحة 10)

في حين يختار **روزنو** تعريف السياسة الخارجية أنها منهج العمل الذي يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي منهم ومن أجل إقرار أو تغيير موقف معين في النظام الدولي بشكل يتفق والأهداف المحددة سلفا. (سليم، 2001، صفحة 11)

وفي كتابه السياسة الخارجية، يعتقد **مارسيل ميرل** أن السياسة الخارجية هي "ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج، أي معالجة مشاكل ما وراء الحدود، وهي عبارة عن برنامج عمل للتحرك يتضمن تحديد الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها والمصالح التي تسعى لتأمينها، مستخدمة الوسائل والإجراءات التي تراها ضرورية." (ميلود، 2017)

ويقترح الدكتور **محمد السيد سليم** تعريفا شاملا للسياسة الخارجية بأنها "برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من مجموعة البدائل البرامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي." (سليم، 2001، صفحة 12)

ومن خلال قراءة تلك التعريفات السابقة، نجد مجملها تتفق في فكرتين أساسيتين، الأولى الطابع الرسمي لهذه السياسة والثانية تتمثل في الاتجاه الخارجي لها. **فالسياسة الخارجية بذلك تنطوي على كل النشاط الرسمي للدولة بمختلف هيئاتها وممثليها اتجاه العالم الخارجي، بكل مكوناته سواء كانت دولا أو منظمات حكومية أو غير حكومية أو أفرادا أو جماعات أو فواعل أو قضايا. كما أن السياسة الخارجية تشمل ذلك السلوك الرسمي الإرادي للدول اتجاه الخارج، وتشمل كذلك البرامج وخطط العمل الرسمية التي تعتمدها الدولة في نشاطها الخارجي خدمة لأهدافها ومصالحها وموا اقفها.**

2-1 الساحل الإفريقي:

لقد تعددت التسميات التي أطلقت على منطقة الساحل الإفريقي، فقد عرفت ببلاد السودان وبلاد السيبة، والصحراء الكبرى والساحل الإفريقي والساحل الصحراوي بالإضافة إلى مصطلح السيل الإفريقي. فمصطلح الساحل يعبر عن شاطئ البحر أضيف له مصطلحان تابعان يفهم من خلالهما وهما الإفريقي والصحراوي ليدل عن المعنى الكامل، ومرجعه فرنسي ارتبط بالوجود الفرنسي في المنطقة. أما الساحل الصحراوي فقد أطلق كمزج بين مفهومي الساحل والصحراء الكبرى أما مصطلح السيل الإفريقي فهو مصطلح ظهر في الكتابات والمخطوطات القديمة التي أرَخت للمنطقة خصوصا إبان الفتح الإسلامي في القرنين السابع والثامن الميلادي. (الطيب، 2019)

ويعبر مصطلح الساحل عن الشاطئ أو الحافة الجنوبية للصحراء ويشير الساحل الإفريقي إلى المنطق الجغرافية التي تتضمن الشريط الجنوبي لصحراء الساحل ومناطق الطوارق. فهذا التعريف يأخذ بعين الاعتبار حدود هذه المنطقة كحزام للنزاعات، غير أن عددا من الخبراء كيفوا تعريفا أوسع للساحل الإفريقي من خلال حصره بين المنطقة المحدودة بالبحر الأبيض المتوسط شمالا "موريتانيا" والمحيط الأطلسي غربا، حوض البحر الأحمر شرقا، و"تشاد" جنوبا. مما يجعل منطقة الساحل الافريقي بهذا المعنى تقع في عمق الصحراء الكبرى. في حين وضع الاتحاد الأوروبي تعريفا ضيقا لهذه المنطقة، باشتمالها على "موريتانيا"، "مالي" و"النيجر"، واعتبرها كثلاثة دول ساحلية أساسية، ويضاف لها بعض المناطق مثل "بوركينافاسو" و"التشاد".

هناك أيضا رأي آخر، يعتبر أن منطقة الساحل الإفريقي تضم كلا من "موريتانيا" في الغرب مرورا بمالي"، جنوب الجزائر، شمال "بوركينافاسو"، "النيجر" حتى شمال "التشاد" شرقا. أما التعريف الأوسع والأشمل للساحل الإفريقي، فيعتبرها المنطقة الشبه جافة، التي تقع بين الصحراء الكبرى في الشمال والسافانا في الجنوب، ويمتد غربا من "السنغال" عبر "موريتانيا"، "مالي"، "بوركينافاسو"، "النيجر"، شمال "نيجيريا"، "تشاد"، "السودان" حتى "إثيوبيا" شرقا. هذه الاختلافات في تحديد المفهوم الجغرافي دفعت الكثير من الباحثين والدارسين لرسم حدود أكثر مرونة للساحل الإفريقي، بحصره بين منطقة

شمال إفريقيا وغربها. وبذلك يمتد المجال الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي بشكل عام من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا، وتضم هذه المنطقة جغرافيا كلا من: "السودان"، "التشاد"، "النيجر"، "مالي"، "موريتانا"، بالإضافة إلى جنوب الجزائر، شمال "بوركينافاسو"، شمال "نيجيريا"، وأجزاء من "إثيوبيا" و"إريتيريا". (صالحية، 2019)

وبذلك تختلف التحديدات لمنطقة الساحل الإفريقي باختلاف التصور الجيوسياسي المنظور به للمنطقة، وبالنسبة للسياسة الخارجية الجزائرية ما يهمها أكثر في منطقة الساحل الإفريقي هو دول الجوار الجغرافي التي ترتبط بها جيوسياسيا وهي "موريتانيا" و"مالي" و"النيجر" إضافة "لتشاد". دون إهمال علاقتها بباقي دول الساحل.

- شكل رقم 01، خريطة الساحل الإفريقي: (Map-of-the-Sahel-region-and-countries)

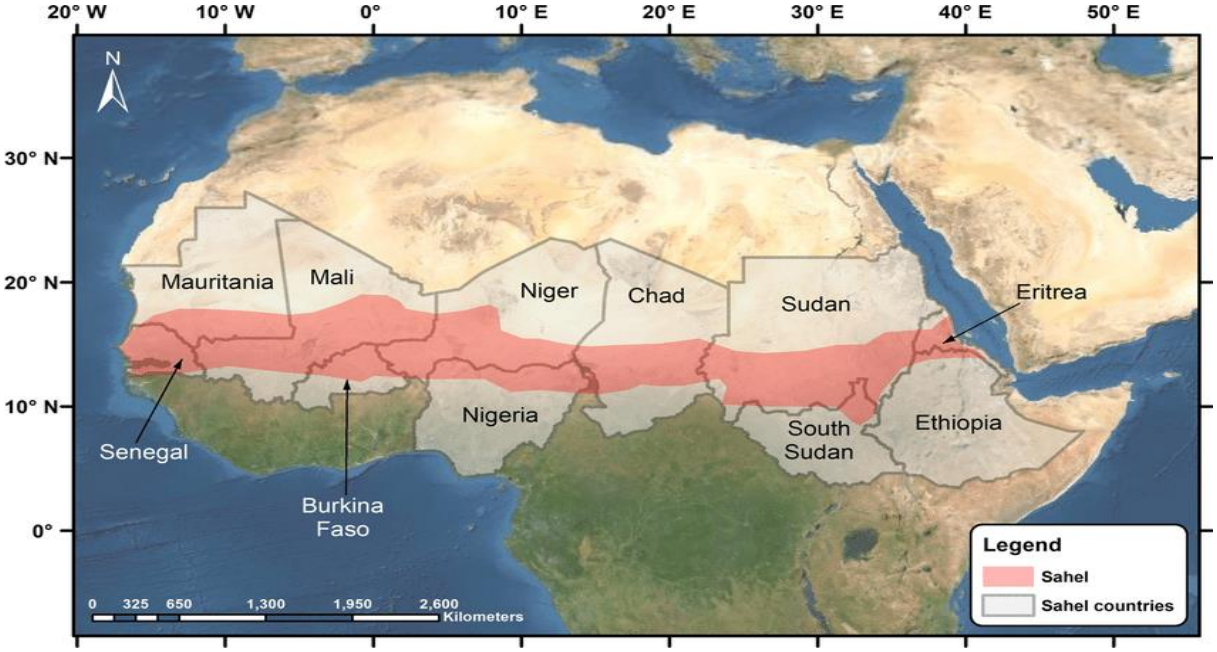

المصدر: https://www.google.com/search?q=%D8%AE%DA98%1#imgrc=DWgemobM

2- محددات السياسة الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل.

سنحاول تسليط الضوء على أهم المحددات التي توجّه السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي، فبغض النظر عن المحددات العامة للسياسة الخارجية للجزائر فإن خصوصية منطقة الساحل الإفريقي وعلاقتها بالجزائر تجعل السياسة الخارجية الجزائرية في المنطقة محكومة بمحددات خاصة لعل أهمها:

2-1 المحددات الجيوسياسية:

إن الموقع الجغرافي هو أحد المعطيات المهمة التي تبنى عليها خصائص السياسية الخارجية خصوصا على المدى البعيد، وقد اعتمدت على ذلك الكثير من النظريات الجيوسياسية، من حيث دور الموقع الجغرافي في تحديد أدوار السياسية الخارجية وطبيعة التهديدات التي تواجهها الدولة، والفرص

والامتيازات التي قد تمنحها المعطيات الجغرافية، وذهبت بعض الدراسات لكون الموقع وطبيعة البيئة الجغرافية تحدد الملامح الثقافية والحضارية للدولة. وبالنسبة للجزائر تلعب العديد من المعطيات الجغرافية دورا في تحديد توجهاتها السياسية، باعتبارها بلدا مطلا البحر الأبيض المتوسط، مما جعلها تواجه الأخطار الخارجية الآتية من الضفة الشمالية عبر التاريخ، كما أن تنوع تضاريسها وامتداد السلاسل الجبلية جعل مهمة القوى الاحتلالية صعبة للسيطرة الكاملة على البلاد (عبد العالي، 2014، صفحة 13).

والجزائر تعتبر أكبر بلد إفريقي مساحة، مما يجعل تأمين الحدود البرية الممتدة عبر أراضي معظمها ذات طابع صحراوي، تفرض أعباءا مالية وعسكرية إضافية، وفي الوقت ذاته تعتبر ميزة جيوسياسية تتمثل في العمق الجغرافي والعزلة النسبية عن الساحل الافريقي.

وموقع الجزائر المحوري في منطقة المغرب العربي في شمال غرب إفريقيا، جعلها مفتاح إفريقيا شمالا على حد تعبير الرئيس الأمريكي الأسبق "جون كينيدي" عام 1963، (صالحية، 2019، صفحة 320) وفي الوقت نفسه جعلها امتدادها الجغرافي من البحر الأبيض المتوسط شمالا إلى العمق الإفريقي جنوبا في اتصال مباشر مع عمقها الإفريقي في "إفريقيا جنوب الصحراء" عبر منطقة الساحل الإفريقي التي تجاورها عبر حدودها الجنوبية مع دولتي مالي والنيجر بحدود برية يبلغ طولها مع مالي حوالي 1376 كلم، ومع "النيجر" 956 كلم وبهذا الجوار فهي تعد جسرا رابطا بين شمال القارة وساحلها الإفريقي جنوب الصحراء. (صالحية، 2019، صفحة 119)

ويبرز أثر المتغير الجيوسياسي في سياسة الجزائر الخارجية من خلال اهتمامها بدائرة الساحل الإفريقي، ويتجلى هذا الاهتمام في سعي الجزائر للعب دور في حل الأزمات السياسية التي تعرفها بعض دول منطقة الساحل الإفريقي وحرصها على إقرار الأمن والسلم فيها. كما أن الطبيعة الصحراوية لهذه المنطقة ونقص الكثافة السكانية فيها ومساحتها الشاسعة وانبساطها لعدم وجود عوائق طبيعية كبيرة كالجبال والمرتفعات يجعل هذه الحدود سهلة العبور من جهة، وتصعب في الوقت نفسه عملية مراقبتها من جهة أخرى. وفي ظل هذه التهديدات الأمنية القادمة من الحدود الجنوبية الجزائرية نتيجة الأزمات السياسية والأمنية التي تعرفها بعض دول منطقة الساحل يستدعي ضرورة السعي أيضا إلى بناء علاقات تعاون إقليمي كبير بين الجزائر و دول الجوار لمواجهة خطر التهديدات الأمنية العابرة للحدود. (صالحية، 2019، صفحة 120)

ويبقى العمال الجيوسياسي من العوامل التي تدفع الجزائر لضرورة الاهتمام بمنطقة الساحل التي تعتبر امتدادا طبيعيا لأراضيها وعلى تماس مباشر مع إقليمها البري.

2-2 المحددات الأمنية:

كان للجزائر تجربة طويلة مع عدم الاستقرار الأمني ومع ظاهرة الإرهاب لفترة تجاوزت العقد من الزمن، لذا فإن العامل الأمني مهم للجزائر للتعامل مع القضايا الداخلية والدولية. ولأن منطقة الساحل

الإفريقي تعاني من العديد من المشاكل الأمنية والنزاعات الداخلية وعدم الاستقرار جعلها تشكل تهديدا مباشرا أو غير مباشر لأمن الجزائري لعدة اعتبارات:

- انتشار عدد من التنظيمات الإرهابية بمنطقة الساحل وإمكانية عبورها للحدود.
- صعوبة التعامل مع موجات الهجرة السرية عبر الحدود الصحراوية في الجنوب نحو الجزائر.
- انتشار الجريمة المنظمة في دول الساحل خاصة بعد انهيار نظام القذافي في ليبيا وسهولة نقل الأسلحة منها لباقي دول المنطقة.
- مشكلة اللاجئين الأفارقة المتدفقين للتراب الجزائري وبأعداد كثيفة خاصة أثناء نشوب الصراعات في دول الجوار. (عبد العالي، 2014، صفحة 15)

وتجربة الجزائر في مكافحة الإرهاب تجعلها تنظر بحذر لهذا الملف في سياستها الخارجية، لكنه من جهة أخرى يعطيها دافعا لتقاسم تجربتها مع دول الجوار والتنسيق في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. كما أن خشية الجزائر من انتشار التهديدات الأمنية في منطقة الساحل إلى حدودها نتيجة للعوامل الجيوسياسية المساعدة كما أشير إليه في العنصر السابق، جعلها تهتم بالعمل على ايجاد حلول للمشكلات الأمنية في المنطقة وذلك بالتنسيق مع حكومات هذه البلدان وتقديم مساعدات إليها انطلاقا من تجربتها.

3-2 محدد البيئة الداخلية لصنع السياسة الخارجية:

ظهرت العديد من النقاشات السياسية في الجزائر حول دور السياسة الخارجية ومدى تجاوبها مع طموحات الرأي العام المحلي خصوصا تجاه قضايا دول الجوار، وهناك تساؤل حول من يصنع الرأي العام حول السياسة الخارجية، ومدى وجود ملفات تمثل "طابوهات" أو محرمات بالنسبة للسياسة الخارجية ولا تحتمل النقاش والخلاف حولها، وقضايا يلحظ فيها ضعف في النقاش الداخلي من قبل القوى السياسية الداخلية حولها. فالملاحظ مثلا على الأحزاب السياسية وحتى الصحافة عدم اهتمامها الكبير بقضايا لها علاقة بالمنطقة، كما أن التغطية الاعلامية لأحداث الجوار الإقليمي تتم كأنها بعيدة ولا تستحق الاهتمام، مثل تغطية الأحداث في شمال مالي، تغطية الأحداث في ليبيا. ولعل مرد ذلك إلى القرار الأمني والدوائر العسكرية التي تهيمن على الكثير من قضايا السياسة الخارجية، واهتمام الرأي العام بالقضايا الداخلية، وحتى صناعة الرأي العام تجاه السياسة الخارجية يتعلق بقضايا بعيدة إقليميا مثل العراق والقضية الفلسطينية والموقف من فرنسا. (عبد العالي، 2014، صفحة 18)

ورغم أن البيئة السياسية الداخلية والرأي العام لا يشكلان محددا أساسيا في السياسة الخارجية الجزائرية، لا سيما في المنطقة الإفريقية، غير أنه لا يمكن إهمال دور العوامل الداخلية في موقف الدولة وقوة هذا الموقف. ففي حالة عدم الاستقرار الداخلي مثل ما حدث في فترة التسعينات من القرن العشرين، الوضع الأمني والسياسي الداخلي ظل يسيطر على اهتمام السلطات مما جعل اهتمامها بالقضايا الخارجية ضئيلا وموقفها ضعيفا. كما أن بعض القضايا الداخلية مثل الأقليات لا سيما في الجنوب (الطوارق) يكون لها أبعادا خارجية، مما يجعل هذا الاعتبار مهما في خطوات السياسة الخارجية

الجزائرية. فعند التعامل مع مالي مثلا، على الجزائر أن تأخذ بعين الاعتبار موقف الطوارق الماليين وما له من ارتباط بموقف طوارق الجزائر.

2-4 المحددات الاقتصادية:

يعتبر المحدد الاقتصادي من أهم محددات السياسة الخارجية، فلا طالما كانت المصالح الاقتصادية والبحث عن الموارد والأسواق المحدد الرئيسي لسلوك غالبية الدول في تعاملها مع المحيط الخارجي، سواء سلوكا تعاونيا أو عدوانيا.

كما أن امتلاك الدولة لموارد اقتصادية يكون له أثر على سياستها الخارجية، وهذا التأثير لا يرتبط فقط بحجم وطبيعة هذه الموارد بل يرتبط كذلك بمدى قدرة الدولة وتطورها التكنولوجي الذي يمكنها من استغلال هذه الموارد وتحويلها والمساهمة في تطور ونمو اقتصادها، مما يمنحها قوة اقتصادية ومكانة إقليمية ودولية مما ينعكس إيجابا على تحقيق أهداف سياستها الخارجية.

وتمتع الجزائر بموارد اقتصادية طبيعية هامة، يجعلها في وضعية أحسن اقتصاديا مقارنة بدول جوارها الجنوبي. ونظرا لكونها من بين أكبر الدول المصدرة للنفط في إفريقيا ورابع مصدر للغاز عالميا، يجعلها في أريحية مالية مقارنة بجاراتها لاسيما الجنوبية منها، ويساعدها هذا الوضع على التحرك بشكل أكثر قوة في سياستها الخارجية في المنطقة على الأقل في مواجهة منافسة القوى الإقليمية الأخرى.

كما أن طبيعية الاقتصاد الجزائري المعتمد بدرجة كبيرة على الريع البترولي، يجعل من السياسة الخارجية الجزائرية في المنطقة تأخذ بعين الاعتبار هذا العامل عند تعاملها مع دول الجوار الجنوبي التي تتوفر بدورها على ثروات غير مستغلة وإن استغلالها من قبل قوى أجنبية قد يقلل من قوة الجزائر النسبية في المنطقة. لذا يمكن للجزائر الاستفادة من خبرتها في المجال الطاقوي للتعاون مع دول الجوار الحديثة نسبيا في المجال، مثل موريتانيا التي وقّعت معها الجزائر اتفاقيات في مجال النفط وكذلك مالي التي تعتبر ميدانا خصبا في مجال الطاقة، ما يفسر الاهتمام الفرنسي الأمريكي للاستثمار فيها. وإلى جانب الاستثمارات المباشرة في مجال المحروقات، يمكن للجزائر أن تساهم في شراكة مع جراتها الجنوبية في مجال نقل الطاقة، مثل الاتفاق مع نيجيريا لنقل الغاز عبر الأنابيب نحو أوروبا مرورا بمالي فالجزائر.

2-5 المحددات الثقافية:

تعتبر العوامل الثقافية من محددات السياسة الخارجية الجزائرية، فالانتماء الاسلامي والعربي والأمازيغي للمجتمع الجزائري له أثر في توجه الجزائر الخارجي وموقفها من القضايا العالمية المختلفة. أما بالنسبة لمنطقة الساحل، فإضافة للعوامل السياسية والجغرافية والاقتصادية يعتبر العامل الثقافي والديني من بين محددات السياسة الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل وأحد وسائلها.

فقد اعتمدت الجزائر في سياستها الخارجية اتجاه دول الساحل الإفريقي في السنوات الأخيرة على ما يصطلح عليه بالدبلوماسية الروحية أو الدبلوماسية الدينية. وتزايد إدراك الجزائر لأهمية البعد الديني في سياستها الخارجية اتجاه دائرة الساحل الإفريقي، خاصة بعد إقدام المغرب على تفعيل دبلوماسيته الدينية بشكل بارز ونشط في منطقة الساحل الإفريقي وغرب إفريقيا. (صالحية، 2019، صفحة 303)

وتتجلى مظاهر اهتمام الجزائر بتفعيل دبلوماسيتها الدينية وبملف الزوايا من خلال سعيها إلى استقطاب أتباع ومريدي الطرق الصوفية التيجانية والقادرية المنتشرين في مختلف أنحاء العالم وفي إفريقيا بشكل خاص، عبر تنظيم الملتقيات السنوية الوطنية والدولية للطرق الصوفية التي تحشد لها السلطات الجزائرية الوسائل والامكانيات اللازمة، كملتقى الطريقة القادرية الذي ينظم سنويا في ولاية ورقلة، وملتقى التيجانية الدولي الذي ينظم بولاية الوادي في الجنوب الجزائري. وتستقطب هذه الفعاليات الدينية وفودا أجنبية من شخصيات فكرية قادرية وتيجانية، وعددا كبيرا من أتباع ومريدي هذه الطرق من مختلف أنحاء العالم خصوصا من الدول الإفريقية. و يظهر اهتمام الجزائر بالعامل الروحي لاسيما دور الزوايا فترة الرئيس"بوتفليقة" من خلال تأسيس" الاتحاد الوطني للزوايا "عام 2003، تبعه تأسيس"الجمعية الوطنية للزوايا والثقافة الصوفية "في 29 ديسمبر2013 (صالحية، 2019).

وتهدف الجزائر من وراء تفعيل آلية"الدبلوماسية الروحية "كأداة من أدوات سياستها الخارجية اتجاه الساحل الإفريقي إلى تدعيم وتقوية الروابط الدينية وتوطيد روابط الصداقة والثقة بين الشعب الجزائري وشعوب منطقة الساحل الإفريقي وغرب إفريقيا بشكل عام، كما يأتي تفعيل نشاط الزوايا الصوفية، خاصة التيجانية منها، لتحقيق هدف محاربة ظاهرة التطرف والإرهاب المنتشرة في المنطقة.

6-2 محددات البيئة الدولية والإقليمية:

لا شك في أن الظروف الدولية والإقليمية السائدة والتي يكون لها انعكاسات على منطقة الساحل، يكون لها تأثيرا في نوع السلوك الخارجي الجزائري اتجاه المنطقة. فمثلا التنافس الدولي والإقليمي على منطقة الساحل يجعل من الضروري على الجزائر المسارعة في وضع استراتيجية واضحة في تعاملها مع المنطقة والاستفادة من الإمكانيات المتاحة للعب دور أساسي فيها، وهذا في مواجهة المنافسة الإقليمية والدولية. كما أن الظروف الدولية الراهنة يكون لها أثر في حسابات الدولة الجزائرية. فمثلا الحرب في أوكرانيا وما كان لها من تداعيات على سوق الطاقة في العالم وما ترتب عنها من تزايد الاهتمام بالمنطقة، يجبر الجزائر على مراجعة حساباتها بشأن أهمية علاقتها بدول الجوار. كما أنه من تبعات الحرب على أوكرانيا هو نقص صادرات المواد الغذائية مما جعل العديد من المنظمات تدق ناقوس الخطر بشأن أزمة غذاء محتملة بمنطقة الساحل، مما يفرض على الجزائر التفكير الاستباقي فيما يمكن أن يترتب على المنطقة من مجاعات ونزوح جماعي وما يرافقه من تهديدات أمنية وإعداد نفسها لهكذا سيناريوهات.

وبالتالي، عموما سياسة الجزائر الخارجية في المنطقة لا يمكن أن تكون بمنأى عما يحدث في بيئتها الإقليمية والدولية بل لا بد من الأخذ بعين الاعتبار كل التحولات عند صنع السياسات واتخاذ القرار.

7-2 مبادئ وثوابت السياسة الخارجية الجزائرية:

لا يدعو للشك أن مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية وعلى رأسها مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحسن الجوار واحترام حق الشعوب في تقرير مصيرها ودعم حركات التحرر والحفاظ على الحدود الموروثة عن الاستعمار، تعد ثوابتا في السلوك السياسي الجزائري الخارجي، وبالتالي أي قرار أو فعل في مواجهة منطقة الساحل الإفريقي من قبل السلطات الجزائرية لا يمكن أن يكون خارج هذا

الإطار. فهذه المبادئ تعتبر بمثابة قواعد متفق عليها في الأطر الرسمية لصناعة القرار في الجزائر ومتعارف عليها حتى لدى الرأي العام، مما يجعل تجاوزها جد مستبعد. مثل مبدأ الدفاع عن حق الشعوب في تقرير مصيرها وعدم التدخل في شؤون الدول الداخلية. فتعامل الجزائر مع قضايا المنطقة لا بد أن يأخذ بالحسبان احترام مبادئها، والدليل على ذلك موقفها الرافض للتدخل العسكري في دول الجوار على غرار التدخل في النيجر عقب الانقلاب الأخير في 2023/07/26 حيث جاء بيان وزارة الخارجية: "تجدد الجزائر تمسكها العميق بالعودة إلى النظام الدستوري بالنيجر واحترام متطلبات دولة القانون .... وينبغي أن تتحقق هذه العودة إلى النظام الدستوري بواسطة وسائل سلمية من شأنها أن تجنب النيجر الشقيق والمنطقة ككل تصاعد وتيرة انعدام الأمن والاستقرار، وتجنب شعوبنا المزيد من المحن والمآسي. وعليه، فإن الجزائر تدعو إلى الحذر وإلى ضبط النفس أمام نوايا التدخل العسكري الأجنبي ...." (الجزائر، 2023). كما أن تمسكها بمبدأ احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار، جعلها تعتمد عليه خلال اتفاقيات الحدود مع دول الجوار.

3- الفرص والعوامل المشجعة للسياسة الخارجية الجزائرية في مطقة الساحل.

بعد التعرف على محددات السياسة الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي، سنحاول تحديد أهم العوامل التي تشجع الجزائر للعب دور مهم في المنطقة، ومن خلالها نتعرف على الفرص المتاحة لنجاح السياسة الخارجية الجزائرية في الساحل الإفريقي.

3-1 العامل الجيوسياسي:

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي امتدادا طبيعيا للأراضي الجزائرية، فهي على التماس مباشرة مع حدودها الجنوبية، بل إن جزءا من أقصى جنوب الجزائر يعد بناءا على عدد من التصنيفات الجيوسياسية، ضمن منطقة الساحل الإفريقي. فهذه المنطقة تعد عمقا استراتيجيا للجزائر نحو الجنوب، وبقدر ما يفسر هذا العامل اهتمام الجزائر بالمنطقة، فهو يعتبر عاملا مساعدا للجزائر للعب دور مهم في الساحل الإفريقي مقارنة بالقوى العالمية التي لها أطماعها في المنطقة رغم بعدها الجغرافي عنها. فكل من **موريتانيا ومالي والنيجر** تربطها حدود برية بالإقليم الجزائري إضافة **لتشاد** التي لا تبعد عن الأراضي الجزائرية، مما يجعل أي اهتمام جزائري بالمنطقة مبررا ومنطقيا. كما أنه لا توجد حواجز طبيعية بين الإقليم الجزائري والدول الثلاث مما يساعد عملية التنقل البري للأشخاص والسلع ويشجع على إقامة طرق برية ومناطق تبادل بين هذه الدول.

وبالتالي من الناحية الجيوسياسية فالجزائر تملك فرصا أكبر للتواجد بمنطقة الساحل الإفريقي من أية قوة إقليمية أخرى أو مقارنة بالدول الكبرى التي تطمح للتواجد في المنطقة.

3-2 العامل الديمغرافي:

تتميز التركيبة السكانية لمنطقة الساحل الإفريقي بالتنوع الاثني ، ويبدو الاختلاف بين البِيض أو السكان ذوي البشرة الفاتحة الذين يسكنون الجزء الشمالي، وبين السود الذين يقطنون الجنوب.

ففي **موريتانيا** ينتمي ثلثا السكان إلى" المور." وتعتبر **موريتانيا** تقاطع صراع بين كل من "المور " و"العرب والبربر "و"السود الأفارقة". وفي **مالي** نجد 23 عرقا موزعة على خمس مجموعات رئيسية "الماندينغ" (تضم: بامبرا، سونينكي، مالنكي، بوزو) و"البولزار" (بال، توكولور) و"البولتاييك" (بوبو، سينوفو، منيانكا) والصحراويين (مور، طوارق وعرب) و"سوغاي."ويتجمع تسع أعشار السكان السود جنوب البلاد. ويضم **النيجر** أرضا مقسمة إلى ثلاث مناطق، ففي الغرب يوجد "جرما-شنغاي" بنسبة 22% من إجمالي عدد السكان وفي الوسط والشرق " الهاوسا" الذين يمثلون نسبة 56%، وفي الشمال" الطوارق" الذين يمثلون نسبة 10%. كما يضم النيجر مجموعات عرقية أخرى مثل "الفولا" و "الكانوري" و"العرب" و"التوبو. ويدير" الجرما "السلطة السياسية في حين يدير" الهوسا "السلطة الاقتصادية. (صايفي، 2016، صفحة 222)

وتواجد الطوارق في جنوب الجزائر إضافة إلى العرب وهما العرقيتان الأكثر انتشارا في شمال **مالي والنيجر وتشاد** وكذلك **موريتانيا**، والعلاقة التاريخية والثقافية التي تربط سكان هذه المناطق، يعد عاملا مساعدا للجزائر ويمكنها استغلاله من خلال سكان الجنوب الجزائري لربط حلقة تواصل مع سكان شمال دول جوارها الجنوبي، ولما لا التفكير في إقامة منطقة تبادل حر بين دول الجزائر مالي نيجر وتشاد وحتى موريتانيا والتي تتواجد بينها أصلا علاقات تجارية تاريخية مع إمكانية التواصل بينها نظرا للتقارب الثقافي.

3-3 العامل الثقافي" اللغوي والديني":

فضلا عن التنوع الاثني بمنطقة الساحل الإفريقي، نجدها تتميز كذلك بالتعدد الديني بين المسلمين والمسيحيين وأصحاب المعتقدات الإفريقية المحلية، وكذلك التعدد اللغوي بين اللغة العربية والفرنسية والإنجليزية واللغات المحلية للقبائل المختلفة. في **موريتانيا** يعتبر الاسلام دين البلاد وتدين به الغالبية الساحقة من السكان، وفي **مالي** نجد أن 94 % من السكان مسلمين و4% من الكاثوليك وهي نفس النسب تقريبا في **النيجر**. كما يتميز الساحل بخاصية أخرى ناتجة عن التنوع العرقي، وهي أنه لا وجود للغة مشتركة تعبر عن هوية دول الساحل أو هوية كل دولة على حدى، وحتى لو كانت لكل دولة لغة رسمية فإنها لم تتحول إلى ممارسة وطنية واحدة. في **موريتانيا** نجد العربية اللغة الرسمية، لكن تضاف لها لهجات محلية مثل "البولار" و"السوتيكي" أو "الوولوف". وفي **مالي** وقع اعتماد اللغة الفرنسية لغة رسمية بسبب تعدد اللهجات المحلية، وكذلك الأمر في **النيجر**. إلا أن هذه اللغة الرسمية لا يتكلمها إلا أقلية لا تتجاوز 10% من السكان، أما أكثر اللهجات استعمالا فهي "الهوسا" التي يتكلمها 60% من السكان، الى جانب طائفة من اللهجات مثل "الجارما" "التماشاك كانوري". كما تعد **التشاد** أكبر بلد متعدد اللغات في المنطقة، وهذا الأمر مفسر بالتنوع العرقي في البلاد، وهذا التعدد اللساني هو الذي جعل التواصل صعبا خصوصا أنه لا تتوفر في **التشاد** لغة مشتركة، فإلى جانب الفرنسية كلغة رسمية أضاف دستور 1993 اللغة العربية، لكن عددا قليلا من السكان يتكلم هاتين اللغتين. (صايفي، 2016، صفحة 223)

ورغم هذا التنوع والاختلاف الثقافي في دول الساحل الإفريقي فإن الإسلام هو الدين الغالب لا سيما في دول جوار الجزائر وهو ما يعد قاسما مشتركا بين شعوب المنطقة ويعتبر عامل توحيد وتقارب لا بد أن

تستغله السلطات الجزائرية. زيادة على ذلك فإن الطرق الصوفية الموجودة في الجزائر لاسيما في الجنوب هي نفسها الموجودة في دول الساحل. والتي يمكن للجزائر أن توظفها من خلال الديبلوماسية الروحية لتوحيد سكان هذه المناطق بالأخص الطرق الصوفية التي تتواجد مقراتها بالجزائر، وحاولت الجزائر فعلا استغلال هذه الميزة في عدة مناسبات لخلق روابط مع شعوب المنطقة بالأخص الطريقة التيجانية التي يتواجد مقرها بعين ماضي بالجزائر.

*كما أنه رغم تعدد الألسنة في الساحل، إلا أن سكان أقصى جنوب الجزائر يشتركون استخدام اللغتين التارقية والعربية مع سكان شمال **مالي والنيجر وتشاد وموريتانيا**. وبالتالي فالعامل الثقافي رغم أنه يمتاز بالتنوع في الساحل الإفريقي /إلا أنه بالنسبة للجزائر يعتبر ميزة لها في منطقة الساحل مقارنة بالقوى الأجنبية وحتى الإقليمية الأخرى الطامحة للتواجد بالساحل، نظرا للتقارب الكبير بين الخصائص الثقافية لسكان الجنوب الجزائري وسكان منطقة الساحل الإفريقي.*

3-4 العامل الأمني:

إن التهديدات الأمنية التي تواجه الجزائر من منطقة الساحل الإفريقي نتيجة لما تشهده هذه المنطقة من انتشار لظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة والنزاعات الإثنية والطائفية بالمنطقة، وبسبب الجوار الجغرافي للجزائر وسهولة التنقل بين منطقة الساحل والأراضي الجنوبية الجزائرية نظرا لشساعة هذه المنطقة وطول الشريط الحدودي، جعلت العامل الأمني زيادة على كونه أحد محددات السياسة الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل، يعتبر عاملا مشجعا للجزائر للاهتمام بالمنطقة قصد التصدي للتهديدات الأمنية القادمة منها سواء بشكلها التقليدي أو بطبيعتها اللاتماثلية.

كما أن تجربة الجزائر الأمنية، لا سيما في مواجهة الإرهاب والجماعات المسلحة تعد عنصرا مساعدا للجزائر لعرض تجربتها على دول المنطقة والمساهمة في مواجهة تلك التهديدات الأمنية خاصة الإرهاب. وهذا ما ظهر فعليا في لعب الجزائر دورا محوريا في العديد من المبادرات التي شهدتها المنطقة في مجال محاربة الإرهاب والتهديدات الأمنية كالتعاون الأمني مع مالي. فالعامل الأمني بذلك يعد مشجعا للجزائر للعب دور محوري في الساحل الإفريقي انطلاقا من تجربتها ورغبتها في التصدي للتهديد الأمني.

3-5 العامل الاقتصادي والتنموي:

*تعتبر منطقة الساحل الإفريقي من مناطق العالم الغنية بالموارد سواء الطاقوية أو المعدنية، وعلى رأسها البترول والغاز واليورانيوم. فدولة **النيجر** مثلا تتوفر على احتياطات نفطية كبيرة خاصة في مناطق "أوجاديم" شمال بحيرة تشاد ومنطقة "دجادو"، وتقدر احتياطات **النيجر** من النفط بحوالي 324 مليون برميل، تم الكشف عنها في صحراء النيجر خاصة بمنطقة "تيتري" وواحة "بيكما"، إلى أنه تبقى عملية الإنتاج النفطي دون المستوى المطلوب، كون هاته الدولة حديثة الاكتشاف البترولي، وتسعى العديد من الشركات النفطية للتنقيب في المنطقة غير أن التنقيب لم يتخطى المراحل الكشفية.* (سمير، منطقة الساحل الإفريقي و أهميتها الإستراتيجية في إفريقيا، دراسة جيوسياسية،، 2020، صفحة 343)

أما دولة **تشاد** فقد تحول النفط فيها إلى مصدر للدخل وأول صادراتها قبل القطن والمحاصيل الزراعية، فقد بدأ الانتاج في تشاد في جويلية 2003 من حوض "ادوبا"edoba في جنوب البلاد وفي سنة 2004 حققت البلاد 67,5 مليار فرنك إفريقي بما يعادل 103 مليون أورو بإنتاج يقدر 200 ألف برميل يوميا، بالرغم من أنه يعتبر ضعيفا مقارنة **بنيجيريا**، إلى أنه رفع من مستوى اقتصاد التشاد خاصة في قطاعات البناء و الاشغال العمومية، حيث وقع البنك الدولي اتفاقا يلزم الحكومة التشادية بإنفاق 85 % من عوائد وأرباح البترول على المشاريع التنموية للتخفيف من حدة الفقر ورفع مستوى التعليم. (سمير، منطقة الساحل الإفريقي و أهميتها الإستراتيجية في إفريقيا، دراسة جيوسياسية، 2020، صفحة 344)

أما **موريتانيا** فأجمع أغلب المهتمين باقتصادها أن هذا البلد ذو الموقع الجيواستراتيجي والذي يحتوي أصنافا من الموارد يمكن أن يكون من مصاف الدول المنتجة للبترول والغاز مع كل من **نيجيريا وتشاد**، حيث اكتشف أول بئر سنة 2001 وهو بئر "شنقيط" باحتياط يصل إلى 120مليون برميل بمعدل طاقة إنتاجية يومية في حدود 75 ألف برميل يوميا، وتشير التقديرات أن **موريتانيا** حاليا تندرج ضمن الدول الممتلكة للنفط المؤكد والمقدر ب 100مليون برميل ومصنفة 67 عالميا حسب إحصائيات2011. (سمير، منطقة الساحل الإفريقي و أهميتها الإستراتيجية في إفريقيا، دراسة جيوسياسية،، 2020، صفحة 344)

أما الثروات المعدنية والزراعية الأخرى، فقد أشارت العديد من التقارير عن وجود كميات كبيرة من احتياطي الذهب واليورانيوم والفحم في الشريط الاستراتيجي للساحل الإفريقي بدون استثناء. ففي **النيجر** يظل اليورانيوم من أبرز الموارد الطبيعية حيث تتمتع بعائدات كبيرة." أما فيما يخص الذهب فهو موجود في نهر النيجر ومناطق متاخمة **لبوركينافاسو**، إضافة للفحم العالي الجودة المتمركز في جنوب وغرب البلاد وبالتحديد في مدينة "أجاديز".

كما أن **تشاد** تتوفر على انتاج مهم من السكر إضافة لإنتاج الزيوت والمنتجات الحيوانية والصناعات البيوكيماوية، وهناك تطور هائل في مجال الطاقة الكهربائية والشمسية. أما **موريتانيا** فتمتاز بتنوع ثرواتها المعدنية من حديد ونحاس وفوسفات إلى أنه يبقى النشاط الزراعي من أهم النشاطات الاقتصادية إذ يتجاوز نسبة المشتغلين بالقطاع حوالي 55% حسب تقديرات وإحصائيات 2010 للتنمية البشرية. وفي **مالي** تتجاوز نسبة المشتغلين بالقطاع الزراعي 75 بالمئة، كما تنتج أنواع عديدة من المنتوجات الزراعية والجلدية والحيوانية وصناعة النسيج والمواد الغذائية، كما حاولت الحكومة تشجيع الاستثمارات في زراعة القطن الذي يعتبر المحصول الاقتصادي الأول للتصدير خاصة لدول غرب إفريقيا. (سمير، 2020، صفحة 346)

هذه الموارد الطبيعية في المنطقة زادت من أهمية منطقة للساحل الإفريقي، كما أنها زادت من حدة التنافس الدولي على المنطقة. ففرنسا تعتبر دول الساحل الإفريقي منطقة نفوذ حيوي بحكم أن دول الساحل كانت من بين مستعمراتها السابقة. كما سعت الولايات المتحدة لإيجاد موقع لها في المنطقة زيادة على اهتمام روسي وصيني متزايد.

لكن من المفارقات في منطقة الساحل الإفريقي، أنه رغم كل هذه المعطيات، تعتبر من بين أفقر المناطق في العالم. "فهي تواجه في نفس الحين تحديات الفقر المدقع وآثار تغير المناخ وأزمات الغذاء المتكررة والنمو السكاني السريع والحكم الهش والفساد والتوترات الداخلية الغير محلولة والإتجار الغير مشروع والتهديدات الأمنية المتعلقة بالإرهاب". وهذا ما جعل منطقة الساحل والصحراء طريق تجارة وهجرة. (وكالة الأمم المتحدة للمخدرات و الجريمة، 2017). كما أن جل دول الساحل تعاني مستوى جد متدني من التنمية البشرية، وهذا ما يؤكده تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية الصادر سنة 2022، حيث من أصل 191 دولة مصنفة، صنفت النيجر في المرتبة 189 وموريتانيا 158 ومالي المرتبة 186 والسنغال 170 والسودان 172 وجنوب السودان 191 وتشاد 190 وبوركينافاسو في المرتبة 184 أي أن جل دول الساحل جاءت في المراتب الأخيرة عالميا في التنمية البشرية (برنامج الأمم المتحدةالإنمائي، 2022).

هذه الاعتبارات تمنح الجزائر فرصة سانحة للتواجد بقوة في منطقة الساحل الإفريقي، فمن جهة الثروات الهائلة التي تمتلكها دول الساحل وتستقطب اهتمام القوى العالمية تشجع الجزائر للعمل على أن تكون شريكا لدول المنطقة، مثلا في استكشاف وانتاج الطاقة، مستفيدة من تجربتها في المجال والتي لا تزال في تطور إلا أنها تتفوق بدرجات على دول المنطقة التي تعد حديثة عهد في مجال الطاقة. ولعل تواجد شركة **سونطراك** في موريتانيا دليل على تلك القدرات وهذا الاهتمام. كما أن الجزائر لا بد لها أن تضع استراتيجية متوسطة وبعيدة المدى لاستغلال ثرواتها محليا من خلال تكرير النفط والغاز المحلي ذاتيا وتصنيع مشتقاته محليا. ثم كهدف استراتيجي التوجه نحو دول الجوار للاستثمار بشكل مشترك مع حكوماتها في مجال الطاقة بدل ترك المجال لقوى خارجية عن القارة.

ومن جهة أخرى فإن التخلف الاقتصادي وضعف التنمية في المنطقة وما يترتب عنه من هجرة جماعية وجريمة منظمة تولد تهديدا أمنيا قابلا للتصدير للجارة الجزائر، يجعل من مصلحتها الأمنية التفكير في الاستثمار التنموي في المنطقة، لأن تلك الاستثمارات وزيادة على أنها توفر عائدا اقتصاديا مهما في حالة تحقيقها، فإنها تعتبر خطوة استباقية لمواجهة التهديدات الأمنية بدل الاعتماد على المقاربة الأمنية المحضة. فالمقاربة التنموية تعد أحد المقاربات الحديثة المطروحة لحل المعضلات الأمنية في الدول الضعيفة. كما أن الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية تملك فرصا أكثر في إفريقيا عموما ومنطقة الساحل الإفريقي على وجه خاص، مقارنة بشركائها في مناطق أخرى من العالم مثل جيرانها شمال المتوسط، ودول المشرق العربي. أولا لاعتبار العامل الجيوسياسي وقرب منطقة الساحل منها، وأيضا لأن إمكانية الجزائر للاستثمار في هذه المنطقة أكبر لأنها متفوقة في عدة ميادين مقارنة بدول جنوبها، مما يمكنها من تقديم قيمة مضافة في منطقة الساحل الإفريقي مقارنة بالدول الأوربية التي تتفوق على الجزائر تنمويا واقتصاديا. ونفس الشيء بالنسبة للمبادلات التجارية، ففتح التجارة الحرة مع الدول الأوربية مثلا لن يكون في صالح الجزائر على الأقل في الوقت الراهن، لأن الاقتصاد الجزائري لا يملك القوة التنافسية مع اقتصاديات الدول الأوربية خاصة من الناحية النوعية. على العكس من ذلك يمكن للجزائر تصدير

العديد من المنتجات لبلدان الساحل. وقد نجح فعلا العديد من المتعاملين الجزائريين للوصول بمنتجاتهم لأسواق بلدان الساحل لا سيما في مجال الصناعات الغذائية ومواد البناء، ويرجع ذلك لأن الجزائر تمتلك أسبقية نوعية في العديد من الصناعات مقارنة مع هذه البلدان.

وبالتالي فالعامل الاقتصادي يعد عاملا مشجعا ويتيح فرصا كثيرة للسياسة الخارجية الجزائرية للنجاح في منطقة الساحل الإفريقي، مما يستدعي منح الأفضلية لهذه المنطقة في سياسة الجزائر الخارجية ودبلوماسيتها الاقتصادية مقارنة بمناطق أخرى من العالم.

6-3 العوامل التاريخية وسمعة الجزائر القارية:

إن تجربة الجزائر في القارة الإفريقية والتي تمتاز بالإيجابية من خلال دور الجزائر في دعم حركات التحرر في إفريقيا ودورها في إصلاح المنظومة الإفريقية ولم شمل دول القارة، زيادة على رعايتها للوساطة ومساعي التسوية في عدة أزمات ونزاعات إفريقية، لا سيما في منطقة الساحل الإفريقي وعلى رأسها النزاع في مالي والذي كللت مساعي الجزائر لتسويته بتوقيع اتفاق السلام في الجزائر سنة 2015. كما سعت الجزائر لتسوية النزاعات بين الدول الإفريقية بطرق سلمية وتوسطت في عدة نزاعات مثل النزاع الإثيوبي الأريتيري. كما واضبت الجزائر على احترام مبادئها في تعاملها مع غيرها من الدول بالأخص عدم التدخل المباشر في الشؤون الداخلية وكذا الالتزام بالدفاع عن حق الشعوب في تقرير مصيرها ورفض الاستعمار. إضافة لمبادراتها لتحقيق التنمية في القارة وأبرزها مبادرة **النيباد**. كلها اعتبارات تمنح الجزائر سمعة طيبة لدى دول المنطقة وتعتبر عاملا مساعدا ومشجعا للجزائر في أية مبادرة تباشرها مستقبلا مع دول الجوار، لا سيما في الملف الاقتصادي والتنموي. وهذا يعطي الجزائر سبقا مقارنة بالقوى الدولية التي لها تجربة استعمارية بالمنطقة أو تلك المعروفة بسياستها البراغماتية المحضة التي لا تراعي مصالح البلدان والشعوب المستهدفة. هذا إضافة لتجربة الجزائر في مكافحة الإرهاب مما يعطيها نوعا من الريادة والسبق يمكنها من لعب دور في مساعدة دول المنطقة في التصدي للتهديدات الأمنية التي تواجهها.

وبالتالي تاريخ الجزائر وعلاقاتها التاريخية مع دول المنطقة التي يسودها حسن الجوار وسمعتها الدبلوماسية ومبادئ سياستها الخارجية، تمنحها سمعة إقليمية تعطيها قيمة مضافة وعاملا مساعدا لنجاح سياستها الخارجية في تحقيق أهدافها في المنطقة.

4- خاتمة:

بناءا على ما تقدم فإن السياسة الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي تحدد توجهاتها العديد من المحددات، أبرزها المحدد الجيوسياسي والأمني زيادة على المحدد الاقتصادي وبدرجة أقل المحددات الثقافية والديمغرافية وتلك المتعلقة بالبيئة الداخلية والخارجية. كما أن الجزائر تتوفر على فرص كبيرة لإنجاح سياستها الخارجية في منطقة الساحل الإفريقي، وذلك لاعتبارات عديدة متعلقة بالعامل الجيوسياسي المساعد على إقامة علاقات قوية مع دول المنطقة، وكذلك دور التحديات الأمنية المشتركة والسمعة التاريخية للجزائر وعلاقاتها الطيبة بمحيطها الإفريقي، مما يعطيها ميزة مقارنة بالقوى الأخرى الطامحة للتواجد في المنطقة وكذلك دور العامل البشري والثقافي، نظرا للتقارب في الثقافات بين

سكان المناطق الجنوبية للجزائر والمناطق الشمالية لكل من موريتانيا ومالي والنيجر وتشاد، لا سيما العامل الديني و تشارك الطرق الصوفية المنتشرة في المنطقة. هذا زيادة على عامل القدرات الاقتصادية والضرورات التنموية في المنطقة والتي تستدعي جهودا إضافية من السلطات الجزائرية للتعاون مع دول الساحل الإفريقي والاستثمار في القطاعات التي تتوفر فيها الجزائر على ميزة مقارنة بهذه الدول.

فنستخلص بناءا على ذلك أنه على الجزائر التركيز في سياستها الخارجية على منطقة الساحل الإفريقي وتفعيل دبلوماسيتها الاقتصادية في المنطقة ووضع استراتيجية حقيقية لتحقيق استثمارات في العديد من القطاعات وتقوية علاقات التعاون مع دول منطقة الساحل، مستفيدة من المزايا التي لها مقارنة بغيرها من الدول. وعدم الاكتفاء بالمقاربة الأمنية في تعاملها مع منطقة الساحل الإفريقي والتركيز أكثر على المقاربة الاقتصادية البراغماتية لتحقيق مكاسب اقتصادية مشتركة ومواجهة محاولة النفوذ من قبل القوى المختلفة، والعمل على مساعدة دول المنطقة لتدارك النقص التنموي مما يساعد على مواجهة التهديدات الأمنية فيها والتي ممكن ان تنتقل للجزائر كذلك. وعلى الجزائر العمل على إنشاء مناطق تجارة حرة وشق طرق برية وفتح خطوط جوية وتشجيع المبادلات التجارية مع دول الساحل. كما عليها توظيف الدبلوماسية الروحية من خلال الطرق الصوفية التي تنتشر في دول الساحل الإفريقي لتحقيق التقارب مع هذه الدول.

5- المراجع:

1- مشوار صايفي. (30 ديسمبر, 2016). دور الجغرافيا السياسية في تكوين الدولة في منطقة الساحل الإفريقي. *الحوار الفكري*، الصفحات 210-230.

2- *برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2022). تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية لسنة 2021. تاريخ الاسترداد 03 جانفي, 2023، من http://hdr.undp.org.*

3- *بروال الطيب. (2019). الأمن في منطقة الساحل الإفريقي. رسالة دكتوراه في العلوم السياسية . باتنة، الجزائر: جامعة باتنة.*

4- *زنودة منى. (2014). تأثير عامل شخصية الرئيس على السياسة الخارجية الأمريكية- دراسة مقارنة لعهدتي بيل كلنتون وجورج والكر بوش (الإصدار ط1). الإسكندرية: ، مكتبة الوفاء القانوني، الإسكندرية.*

5- *عامر مصباح. (2008). تحليل السياسة الخارجية. الجزائر: دار هومة الجزائر.*

6- *عبد القادر عبد العالي. (جويلية, 2014). السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول الجوار بين مقتضيات الدور الإقليمي والتحديات الأمنية. المجلة الجزائرية للأمن و التنمية (07)، الصفحات 07-23.*

7- *قلاع الضروس سمير. (30 جوان, 2020). منطقة الساحل الإفريقي و أهميتها الإستراتيجية في إفريقيا، دراسة جيوسياسية،. مجلة أكاديميا للعلوم السياسية ، 06 (02)، الصفحات 335-355.*

8- ماماد صاليحة. (2019). محددات و توجهات السياسة الخارجية اتجاه محيطها الإفريقي. أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. وهران، الجزائر: جامعة وهران.

9- محمد السيد سليم. (2001). تحليل السياسة الخارجية (الإصدار ط1). بيروت: دار الجيل.

10- محمد طه بدوي، و آخرون. (2004). مقدمة إلى العلاقات السياسية الدولية (الإصدار ط2). الإسكندرية: أليكس لتكنولوجيا المعلومات.

11- ناصيف يوسف حتّى. (1405 هـ/1985 م). النظرية في العلاقات الدولية (الإصدار ط1). بيروت: دار الكتاب العربي.

12- وكالة الأمم المتحدة للمخدرات و الجريمة. (جوان, 2017). تقرير برنامج الساحل. تاريخ الاسترداد 30 ماي, 2022، من https://www.unodc.org/westandcentralafrica/ar/newrosenwebsite/sahel-programme

13- ولد الصديق ميلود. (2017). مفاهيم أولية في تحليل السياسة الخارجية. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي.

14- وزراة الشؤون الخارجية، الجزائر. (01 أوت, 2023). بيان وزارة الشؤون الخارجية. *الجزائر تؤكد تمسكها بالعودة إلى النظام الدستوري بالنيجر*. من موقع: https://www.mfa.gov.dz/ar/announcements/communique-algeria-confirms-its-commitment-to-a-return-to-constitutional-order-in-niger

15- Map-of-the-Sahel-region-and-countries. (n.d.). Retrieved Février 2023, from https://www.researchgate.net/figure/Map-of-the-Sahel-region-and-countries_fig1_359808636